گوڤارا ئەكاديمى يا زانكويا نەوروز (المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز)، پ.٩ ژ.٢، ٢٠١٩/٢٠٢٠
حقوق الطبع والنشر ©2017. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة
المشاع الايداعي النسبي – CC BY-NC-ND 4. 0.، e-ISSN: 2520-789X
https://doi.org/10.25007/ajnu.v9n2a696

قياس تاثير ودائع المصارف التجارية على الائتمان المصرفي في العراق للمدة 2004-2019

د. محمد عزيز الشلال،قسم الاقتصاد، جامعة نوروز، كردستان، العراق
م.م. گهدار حجي محمد، قسم السياحة، جامعة نوروز، كردستان، العراق
السيد أكرم صالح يوسف، قسم السياحة، جامعة نوروز، كردستان، العراق

مخلص

تعد الودائع بانواعها المختلفة اداة مهمة لدى المصارف تؤمن لها اداء افضل للجزء الاهم من وظيفتها المتمثلة بقبول الودائع ومنح الائتمان ، ومن خلال العديد من الدراسات حول العالم ثبت ان هناك علاقة تاثير تتجه من الودائع الى الائتمان على اعتبار ان الودائع تساهم في تعزيز موارد البنوك وتمنحها قدرة اكبر على التوسع في منح الائتمان ، وهذا البحث حاول تحديد مدى انطباق هذا الوضع في العراق من خلال قياس تاثير التغير في اجمالي ودائع البنوك التجارية على اجمالي الائتمان لديها واعتمد البحث على سلسلة زمنية للمتغيرات امتدت للمدة 2004-2019 تم من خلالها قياس التاثير طويل الاجل بين المتغيرين ، ومن ثم تم الانتقال الى قياس الاثر في الاجلين المتوسط والقصيرمن خلال انتخاب مدتين ببيانات شهرية لهذا الغرض ، وتوصل البحث الى استنتاج اساسي مفاده ان ودائع البنوك التجارية في العراق لم تمارس تاثيرا يذكر على الائتمان لديها في الاجال الثلاثة وذلك بسبب التشوه الذي يشوب العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في البلد والمنطلق من مسببات اقتصادية وسياسية ومؤسساتية .

الكلمات المفتاحية: الودائع الجارية، الودائع الادخارية، الائتمان النقدي، الائتمان التعهدي، البنوك التجارية .

1. مقدمة

يعد التمويل عنصرا مهما من عناصر التقدم الاقتصادي لاي مجتمع والاسواق النقدية تمثل ركنا اساسيا في هذا التمويل والبنوك التجارية هي محور عمل السوق النقدية والتي تستطيع من خلالها ممارسة الدور التمويلي لها ، وعادتا ما تعتمد المصارف على الودائع بشكل كبير من اجل ممارسة وظيفتها الاساسية والمتمثلة في منح الائتمان وتوفير السيولة ويكاد يجمع معظم الاقتصاديين على حقيقة ان الودائع باقيامها وانواعها تمثل قيدا اساسيا على قدرة البنوك على منح الائتمان وقد ادرجت في هذا الاطار العديد من الابحاث والدراسات التي كانت مادتها الاساسية هي تحديد وقياس المدى الذي يمكن ان تؤثر به الودائع على الائتمان خاصة مع توفر القدرة للبنوك على خلق النقود وتاثيرات مظاعفات الودائع والائتمان في هذا المجال . والبحث الحالي هو محاولة لاستقصاء طبيعة وقوة هذه العلاقة في قطاع البنوك التجارية في العراق والذي شهد حالة من التقلبات الدراماتيكية المرتبطة بالتداعيات السياسية والاقتصادية في وضع الدولة العراقية ، في الحقيقة ان قطاع البنوك التجارية في العراق هو انعكاس للواقع الاقتصادي العراقي المستند الى خلفية دولة ريعية واقصاد متخلف وقطاع انتاجي بخصائص احادية ، لذلك نلاحظ في قطاع البنوك التجارية العراقية حالات من التراجع المتمثلة بهيكل ودائعي مشوه وائتمان قاصر لايلبي حاجة الاقتصاد ومنطلقات ذلك هي ثقافة وبيئة مصرفية غير مواكبة لمتطلبات العصر ولمقتضيات المرحلة الاقتصادية التي تمر بها البلاد ، في الواقع ان انعكاسات التخلف المصرفي غالبا ما تظهر بشكل انحراف في طبيعة العلاقات بين المتغيرات المعبرة عن الية عمل المصارف وتاثيراتها المتبادلة وهذا مايحصل مع قطاع البنوك التجارية في العراق وليس ادل على ذلك من الانحراف الذي يشهده اصل وظيفة وعمل البنوك التجارية في العراق بالشكل الذي قيد تاثيراتها الايجابية في الاقتصاد العراقي ، لذلك فان كل الذين تناولوا عمل هذه البنوك بالبحث والتدقيق شاهدوا مدى تراجع مؤشراتها عما هو موجود في عالم اليوم .

1.1 اهمية البحث

تاتي اهمية البحث متناسقة مع الدور المحوري للمصارف في الحياة الاقتصادية وما يمكن ان يسببه التراجع في ادائها من خسائر اقتصادية وضياع لفرص التقدم ، وجزء كبير من ذلك يعيشه قطاع البنوك التجارية العراقي الامر الذي يتطلب ضرورة تسليط الضوء على ابرز المشاكل والاخفاقات خاصة ما يتعلق منها باصل الوظيفة التمويلية للمصارف.

2.1 مشكلة البحث

نتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية التي عاشها العراق للحقبة السابقة والحالية اصبح قطاع البنوك التجارية يعاني من مشاكل نتج عنها انحراف في طبيعة العلاقات بين المتغيرات المتعلقة باصل عمل البنوك ومن اهم هذه الانحرافات هو الابتعاد (ضعف العلاقة) بين قيمة الودائع وقيمة الائتمان وما نتج عنه من قصور في اداء البنوك التجارية لوظيفتها الاساسية في الاقتصاد نظرا لاتجاهها الى التركيز على مجالات الربحية الانية والسريعة ذات التاثيرات المحدودة في دعم النموالاقتصادي.

3.1 فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان التغيرات في اجمالي الودائع للبنوك التجارية في العراق لم يكن لها تاثير معنوي على اجمالي الائتمان للمدة 2004-2019 وذلك بسب الاختلالات التي عانى منها القطاع المالي خلال المدة المذكورة.

4.1 اهداف البحث

هدف البحث الى تحقيق ما ياتي:

- اعطاء تصور نظري وإطار مفاهيمي لماهية الودائع والائتمان ومتضمناتها.
- تحليل تطور الودائع والائتمان في البنوك التجارية في العراق للمدة 2004-2019 واتجاه العلاقة بينهما.
- قياس مستوى تاثير اجمالي الودائع على اجمالي الائتمان في العراق للمدة 2004-2019 وللاجال الثلاثة (الطويل، المتوسط، القصير).

5.1 منهجية البحث

يتبع البحث المنهج الاستقرائي القائم على الانطلاق من مكونات الودائع والائتمان في العراق كمدخل جزئي للوصول الى تقدير قوة العلاقة بينهما كمخرج كلي مع استخدام الاساليب الكمية القياسية لتقدير مستوى التاثير للودائع على الائتمان.

6.1 هيكل البحث

يتكون البحث من ثلاثة محاور اساسية مثل الاول منها تحليلا لماهية الودائع والائتمان المصرفي، في حين تناول المحور الثاني عرض لتطور الودائع والائتمان في المصارف التجارية في العراق للمدة 2004-2019، اما المحور الثالث فقد اخذ على عاتقه تقدير اثر الودائع على الائتمان للمدة قيد الدراسة وللاجال الثلاثة.

أولا: الإطار المفاهيمي والاستعراض المرجعي للبحث

تركز أنشطة مؤسسات الائتمان مثل البنوك التجاريه بشكل أساسي على تلقي الودائع ومنح الائتمان (القروض)، اذ يعد استلام أو تلقي الودائع(تعبئة الأموال) نشاطًا "مُدخلاً "للبنوك، بينما يعتبر الإقراض (استخدام الأموال) نشاطًا "مُخرجًا" ، اي انه كلما زادت الودائع كلما ازدادت قدرة البنوك على منح الائتمان ، لذا يعمل كل بنك على زيادة تعبئة الاموال عن طريق تعبئة الوادائع مع الاخذ بالاعتبار تكلفة هذه الوادائع من ناحية وزيادة القدرة الائتمانية من ناحية اخرى، حيث أن المزيد من القروض تساهم في دعم التنمية الاقتصادية ، وزيادة النمو والارباح ، وخلق المزيد من الودائع (المحتملة).(Hampel,1994) ويتضمن هذا المبحث مدخل نظري حول ماهية الودائع والائتمان ومتضمناتها ومن ثم الانتقال لتقييم الدراسات السابقة حول الموضوع وكما ياتي:

أ. ماهيةالودائع: يمكن تعريف الودائع على انها اتفاق بموجبها يتم دفع المودع مبلغا من المال بواسطة وسيلة الدفع الى البنك بموجبها يلتزم البنك باعادة هذا المبلغ للمودع عندما يريد المودع او حينما يحل تاريخ الاستحقاق، وكذلك قد يكون البنك ملزما بدفع فوائد على قيمة الوديعة. (عبد السلام، 2006، ص 4)

كما تعرف ايضا بانها تلك المبالغ من المال التي يتم ايداعها لدى البنك والواجبة التأدية عندالطلب أو بعد اخطار سابق أو في تاريخ استحقاق معين. (وسام، 2018، ص 6).

والودائع تتضمن انواعا مختلفة وهي كما ياتي:

- الودائع الجارية (الودائع تحت طلب): هذا النوع من الودائع يقوم على اساس اتفاق بين العميل والبنك بموجبه يقوم العميل بايداع مبلغ مالي لدى البنك، وللعميل حق كامل لسحب هذه الاموال في اي وقت دون اخطار مسبق، وفي معظم النظم البنكية لايدفع أي فائدة على الودائع الجارية، ويعد هذا النوع من الودائع التزاما فوريا على البنك بالدفع مما يفرض على البنك استعداد كامل ودائم لمقابلة السحب كذلك بامكان المودع سحب الاموال بموجب اعطاء امر للدفع لشخص اخر. (عبد السلام، 2006، ص 4)
- ودائع التوفير Saving Deposits: يمكن تعريفها على انها تمثل اتفاق بين البنك و المودع بموجبه يتم توديع مبلغ من المال من قبل المودع لدى البنك

ومقابل حصول المودع على فائدة، وللعميل او المودع الحق في السحب منها متى ما اراد من دون إعلام سابق، والمودع لا يحصل على دفتر شيكات وانما يحصل بدل ذلك على دفتر توفير، و يتم حساب الفوائد في نهاية السنة على اساس الرصيد الشهري الادنى لكل شهر وحسب الفائده (وسام، 2018، ص 6).

- الودائع الثابتة: وهي نوع من الودائع التي تحدد لها مدة استحقاق ولايمكن السحب منها الابعد انتهاء مدة الاستحقاق المتفق عليها سلفا، ويقسم هذا نوع من الودئع الى قسمين:
  - الودائع لاجلة (Time Deposits): وهي الاموال التي يرغب المودعين من الأفراد والهيئات الخاصة والعامة في ايداعها في البنوك لمدة تحدد مقدما (على سبيل مثال شهر او سته اشهر او سنة) ولايمكن السحب منها الى بعد حلول الاستحقاق. .(عبدالله والطراد، 2006، ص 151)
  - الودائع لاجل باخطار : وهي التي يتم توديعها من قبل الأفراد والهيئات في البنوك بشرط ان لا يتم السحب منها الا بعد اعلام او اخطار البنك بفترة تحدد عند قيام المودع بالايداع بالمقابل يحصل المودع على فائدة يمكن ان تكون في معدل اقل او مساوية لاسعار الفوائد على الودائع لاجل.(عبدالله والطراد، 2006 ، ص 151)

ب. ماهية الائتمان المصرفي: الائتمان هو تزويد الافراد والمؤسسات والشركات بالنقود اللازمة من اجل عملية الاستثمار ويتعهد الطرف المستفيد بارجاع مبلغ الائتمان زائدا الفوائد المترتبة عليه وخلال مدة زمنية معينة الى الطرف المانح وعملية الائتمان هي علاقة تربط زمن الحاضر بالمستقبل وهذه العملية تتطلب ضمانات معينة تلزم بها الجانب المستفيد بسداد ما عليه في حالة تعذر الدفع . (سمير و محمد ،2019:ص3)

ويعرف الائتمان المصرفي ايضا بانه علاقة قائمة بين الدائن (الزبون) والمدين (البنك) على اساس الثقة وتقوم هذه العلاقة عن مبادلة سلع أو خدمات او نقود مقابل تعهد المدين بدفع بدل معين في المستقبل وفي تاريخ استحقاق محدد مسبقا وفي اغلب احيان يكون الدفع بالنقود. . (عبد الحميد ،2000: 103) .

ويعرف الائتمان المصرفي كذلك بانه قيام بنك بتقديم سقوف تمويلية، أي اعطاء تسهيلات ائتمانية (جاري مدين، قروض، خصم الكمبيالات، ....الخ) للقطاعات الاقتصادية المختلفة. (الخزرجي،2002: 10).

ويخضع الائتمان المصرفي الممنوح لمجموعة من العوامل المؤثرة في تحديده سواء من ناحية قدرة المصرف على منحه او من ناحية اهلية الوحدات الاقتصادية للحصول عليه، فمن الناحية الاولى تعتمد قدرة المصرف الائتمانية على ما ياتي:

- الموارد المالية للمصرف: تتكون الموارد المالية للمصارف من رأس المال والاحتياطيات والودائع بكافة انوعها وكذلك قدرة المصارف على الاقتراض من البنك المركزي والبنوك الاخرى.
- السياسة النقدية والنظام النقدي السائد: السياسة النقدية تؤثر على حجم الائتمان حيث بامكان البنك المركزي زيادة او تخفيض حجم الائتمان وذلك باستخدام ادوات السياسة النقدية المختلفة ، ومنها الاحتياطي القانوني ، حيث يعمد البنك مركزي الى زيادة هذه الاحتياطات عندما يكون الاقتصاد في حالة التضخم وذلك للتقليل من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وعلى العكس يعمد الى تخفيض الاحتياطي القانوني في حالة الركود الاقتصادي والازمات وذلك من اجل تشجيع البنوك على زيادة منح الائتمان . وكذلك يسخدم البنك المركزي اداة اخرى من ادوات السياسة النقدية وهي السوق المفتوحة اذ يدخل الى سوق السندات بهدف بيع وشراءالسندات من اجل تقليص او زيادة قدرةالبنوك على منح الائتمان ، وكذلك يستخدم البنك المركزي اداة اخرى من ادوات السياسة النقدية وهي سعر اعادة الخصم على الاوراق التجارية للتاثير على الائتمان .
- الحالة الاقتصادية السائدة في المجتمع : ان حجم الائتمان يتغير حسب وضع الدورة الاقتصادية من ركود او تضخم او كساد ،اذ ان البنوك تسعى الى التوسع في تقديم التسهيلات الائتمانية بهدف تشجيع الانتاج والاستثمار وتمويل المشاريع المختلفة في حالة الركود الاقتصادي ، اما في

حالة التضخم يسعى البنك المركزي الى تقيد حجم الائتمان من اجل التقليل من اثار التضخم والسيطرة عليه (الشمري ، 2007 : ص 431)

- الطلب على القروض : ويتاثر بمستوى التطور الاقتصادي ، ويعتمد على فرص الاستثمار المتوفره، واسعار الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال ، والتوقعات .....الخ . : (العلاق،1998: 94).

اما من ناحية اهلية الوحدات الاقتصادية للحصول على الائتمان فان نموذج المعايير الائتمانية المعروفة ب C ' S 6 يعد من اهم و أبرز المعايير الائتمانية لدى البنوك على مستوى العالم عند منح القروض، وطبقاً لهذا المعيار يقوم المصرف كمانح ائتمان بدراسة تلك الجوانب لدى عميله المقترح والتي تتضمن(الشخصية ، الضمانات ، الظروف ، المقدرة ، رأس المال ، الاهلية).

ويصنف الائتمان الى انواع عديدة وكما ياتي:

أ. من حيث الجهة المستلمة للائتمان

- الائتمان الخاص: في هذا النوع من الائتمان يكون الشخص المستلم (المتلقي) فردا او شركة او مؤسسة ، بمعنى ان شخص المستلم هو من افراد القانون الخاص.
- الائتمان العام : يكون المتلقى في هذا النوع من الائتمان الدولة او شخصا معنويا من شخصياتها ، كالبلديات ، ومجالس المحافظات . Brammertz et al (2009: 125)

ب. من حيث الاجل:

- الائتمان قصير الاجل: غالبا مايكون اقل من سنة ، والهدف من هذا الائتمان هو تمويل العمليات المستمرة الصناعية والزاعية والتجارية ، مثل شراء الاسمدة والبذور في القطاع الزراعي .
- الائتمان متوسط الاجل: مدة هذا الائتمان تتروح بين سنة الى خمس سنوات ويهدف الى تمويل وشراء الادوات التي يتم استخدامها في العملية الانتاجية وكذلك تمويل شراء السلع المعمرة
- الائتمان طويل الاجل: هذا النوع من الائتمان تزيد مدته عن خمس سنوات والغرض منه هو تمويل روؤس الاموال الثابتة مثل شراء الارض وانشاء المعامل والمصانع .Brammertz et al (2009: 126)

ج. الائتمان على اساس الغرض:

- الائتمان الانتاجي: ويقدم الى المشروعات الانتاجية من اجل تمويل احتياجاتها من روؤس الاموال الثابتة مثل المكائن والارض.
- الائتمان التجاري : يتم تقديم هذا النوع من الائتمان للمشروعات التجارية بهدف تمويل عملياتها الجارية وكذلك تمويل نفقاتها التسويقة وتصريف المنتجات.
- الائتمان الاستهلاكي :هذا نوع من الائتمان يقدم الى الاشخاص للاغراض الاستهلاكية وفي اغلب احيان يقدم على اساس التقسيط . (نبيل ، 2018 : 48)

د. الائتمان على اساس الضمان:

- الائتمان الشخصي: هذا النوع من الائتمان يقوم على اساس انه لايطالب من المدين اي ضمانات مالية لتسديد دينه ، وهذا النوع يقوم على اساس ثقة الدائن بالمدين من حيث قدرته على ارجاع الاموال . وقد يسند هذا الائتمان بتعهد اشخاص اخرين (كفيل) بالتسديد بدلا من المدين .
- الائتمان العيني: الاساس الذي يقوم عليه هذا الائتمان هو ان المدين يقدم عينا للضمان تسديدا لالتزاماته وهذا الضمان قد يكون عقارا او اوراق مالية . (نبيل ، 2018 : 48)

هـ. الائتمان على اساس الطبيعة الائتماتنية :

- الائتمان النقدي: هذا النوع من الائتمان يقدم للزبون بصورة مباشرة ويسمى أيضا بالائتمان أو بالتسهيلات الائتمانية المباشرة ويتكون من :
  - القروض: تمثل القروض المكون الاساسي للائتمان المصرفي الذي يقدم للزبون بصورة مباشرة ويمكن ان نعرف القرض بصورة عامة على انه قدرة شراء مادة أو استدانة مبلغ بموجب وعد بالسداد ، إن القروض

تعد من أهم النشاطات الائتمانية التي تحقق أرباحا للمصارف وان منح القروض يعتبر أهم ما تقوم به المصارف لتمويل الإنتاج والاستهلاك والتوزيع .(Brealey, et al (2011:13.

- السلف: يمثل مبالغ من الاموال تقوم بتقديمها البنوك التجارية إلى زبائنها الدائمين بهدف تمويل الاغراض التجارية أو الاجتماعية وفي المقابل يتعهد الزبون باعادة الاموال بالاضافة الى مبلغ من الفائدة على شكل دفعة واحدة .
- السحب على المكشوف: يعطي البنك امتياز للعميل وهي ان يسمح له بسحب مبلغ من الاموال في حدود معينة أي أن يغطي الحساب في حدود معينة. (Ross, et al (2010:25
- عمليات الخصم: وهي عملية يوفر البنك بموجبها للعميل قيمة الورقة التجارية (كمبيالة أو سند أذني) وحسب هذه العملية لن يحتاج لانتظار اجل السداد ويقوم البنك بتحمل اجل الدين وارجاع الورقة التجارية الى المدين في موعدها.(سعدي،56:2010) .

- الائتمان الايجاري: هذا النوع من الائتمان مبني على اساس ان الشركات تقوم بتقديم طلب إلى بنك يتضمن هذا الطلب عدد ونوع الأصل و بعد ذلك يقوم البنك بعملية شراء هذا الأصل ثم تأجيره إلى هذه الشركات وفي نهاية المدة يكون للمستفيد حق في امتلاك الاصل .(Ross, et al 2010:25).
- الائتمان التعهدي: هو الائتمان الذي يقوم بتقديمه البنك الى العميل بصورة غير مباشرة ويسمى أيضا بالائتمان أو بالتسهيلات الائتمانية الغير المباشرة ويشمل (الاعتماد المستندي ، خطاب ضمان ، بطاقة الائتمان) , Brealey, et al (2011:14).
- الدراسات السابقة: العلاقة المتبادلة بين الائتمان المصرفي وحجم الودائع تم الاقرار بها منذ فترة طويلة في الأدبيات المصرفية.

اذ اظهرت دراسة (Corradi et al. (1990 أن هناك ترابط بين القروض المصرفية وحجم الودائع ، وقدم الباحث دليلًا يؤيد الفرضية القائلة بوجود علاقة سببية من الودائع إلى القروض المصرفية .

وفي دراسة قدمها (Kashyap, et, al. (2002 وجدوا ان هناك تناغم في العمل بين انشطة تعبئة الودائع والائتمان المصرفي، وحاول الباحثون اثبات حجتهم من خلال التأكيد ان هذه العلاقة بين الائتمان والودائع تدخل في اطار العمل التقليدي للبنوك ووظيفتها الاساسية في توفير السيولة عند الطلب أو القيام بدور الوسيط بين الوحدات ذات العجز المالي والحدات ذات الفائض المالي .

وفي دراسة (Diamond and Rajan, (1998 لاحظ أن البنوك ومن خلال قيامها بتحويل الأصول السائلة مثل الودائع إلى أصول غير سائلة مثل القروض تتأثر ببعض العوامل مثل خصائص الاقتصاد الكلي ، ومستوى البنك ، ومستوى الصناعة المصرفية .

وفي دراسة (Ladime et al (2013 خلص الباحثون إلى أن البنوك الكبرى لديهم وضع أفضل للإقراض أكثر من غيرهم، وذلك بسبب الموارد الكافية لديهم وخصوصا الودائع والتي يستندون عليها في اعطاء اقراض اكثر ، اذ تلعب الودائع دورًا محوريًا في التمويل المصرفي ، حيث يتم عادةً تمويل جزء كبير من أصول البنك التجاري من خلال ودائع العملاء.

وجادل (Vohra and Sehgal (2012 بان الإقراض هي واحدة من الوظيفتين الرئيسيتين للبنوك ، ليس فقط بسبب التزامها الاجتماعي لتلبية الاحتياجات الائتمانية لمختلف قطاعات المجتمع ، ولكن أيضا بسبب ان الإقراض هو الأكثر ربحية ، لأن أسعار الفائدة التي تحققت على القروض كانت دائما أعلى بكثير من تلك التي تحققت على الاستثمارات لذلك فان أنشطة الإيداع والإقراض في البنوك تقرر إلى حد كبير جدا ربحيتها ، وذلك لأن البنوك تولد دخلها من فروق الفائدة عن ما تدفعه مقابل الودائع وما تفرضه على القروض .

وقدمت (Obamuyi (2013 دراسة حول إلى أي مدى قامت البنوك في نيجيريا بمهام الوساطة الخاصة بتعبئة الودائع ومنح القروض والآثار على أدائها على الرغم من المشاكل الاجتماعية والثقافية والمؤسسية المختلفة التي تحول دون تنمية القطاع المالي في نيجيريا ،وخلصت الدراسة إلى أن البنوك التي حشدت قدرا كبيرا من الودائع ومنحت المزيد من القروض والسلف حققت أرباحا أعلى من غيرها وهذا يدل على العلاقة الإيجابية بين تعبئة الودائع والإقراض المصرفي وحسب الدراسة فان الإقراض والودائع يتحركان معًا لأن نمو الودائع بشكل اسرع يشير إلى تزايد الطلب على القروض ، وهذا يؤكد أن البنوك تدر دخلها من خلال أنشطة الإقراض والاستثمار .

واكد كلا من (Haron and Azmi ,2006) في دراسة اجريت على بعض الدول النامية أن معظم منظمات الأعمال وخاصة في البلدان النامية تعتمد اعتمادا كبيرا على الودائع المصرفية كمصدر لتنمية رأس المال وقدرة البنوك في منح القروض يعتمد كثيرا على قدرتها على جذب الودائع .

وفي الدراسة التي قام بها كل من (Md. Kamal Umme Saima (2015 and حاولوا بحث العلاقة السببية بين الإقراض وحجم الودائع في بنغلاديش خلال فترة 2003 -2015 ، وتوصلوا الى نتيجة مفادها ان هناك دليلا قياسيا على أن هناك سببية أحادية الاتجاه تمتد من معدل الإقراض إلى سعر الفائدة على الودائع وليس بالعكس .

اما دراسة (2012) Osama D. Sweidan فكانت تهدف إلى التحقق التجريبي من العلاقة طويلة الأجل بين حجم الودائع والإقراض في الأردن من خلال استخدام البيانات الفصلية خلال المدة (1994-2010) وبينت النتائج العملية لهذه الدراسة ان هناك علاقة بين حجم الودائع والإقراض في المدى الطويل ، واستنتج ان نسبة الإقراض في المدى القصير تعدل الانحراف عن التوازن على المدى الطويل بنحو 22 في المئة في الفترة الحالية ، وان معدل الإقراض يعدل بنسبة 90 في المئة لتغيير معدل الودائع.

وبالانتقال الى دراسة (2010) Chatrath et al. التي استخدم فيها تحليل السلاسل الزمنية لدراسة العلاقات في الأجل الطويل بين حجم الودائع والإقراض المصرفي في الولايات المتحدة ، وكندا ، واليابان ، وألمانيا ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة ، وبينت نتائج الدراسة ان طبيعة وقوة العلاقة يتوقف على الفترات الزمنية التي تم التحقق منها في الدراسة ، اذ ثبت وجود العلاقة الطويلة الاجل ولكن بشكل ضعيف في الفترة من يناير 1972 إلى ديسمبر 1979، ولكن هناك أدلة قوية على وجود علاقة قوية جدا في الفترة الأحدث من يناير 1980 إلى أكتوبر 1989 ، وهذه النتائج تدل على وجود نمط من التكامل المتزايد بين حجم الودائع و حجم الاقتراض .

واستخدمت دراسة (Su and Chang (2010 نموذج تحليل السلاسل الزمنية وتصحيح الخطأ لاثبات وجود علاقة غير خطية بين حجم الإقراض و حجم الإيداع في ثماني دول من أوروبا الشرقية (بلغاريا ، وجمهورية التشيك ، والمجر ، وبولندا ، ورومانيا ، وروسيا ، وسلوفاكيا ، وأوكرانيا) ، وأثبتت نتائجها وجود علاقة قوية بين الإقراض وحجم الودائع ، اذ وجدوا انه كلما زادت حجم الودائع ادت الى زيادة في قدرة البنوك على منح الائتمان.

ثانيا: تحليل تطور قيمة الودائع والائتمان للمصارف التجارية في العراق للمدة (2004-2019) .

أ. تطور الودائع لدى المصارف التجارية في العراق

شهدت قيمة اجمالي الودائع لدى المصارف التجارية في العراق تذبذبا مع اتجاه عام للتزايد خلال المدة المذكورة اذ يوضح الشكل رقم (1) ان اعلى قيمة للودائع (81.9 ترليون ID) سجلت في عام 2019 ، في حين سجلت اقل قيمة (8.6 ترليون ID) في عام 2004 ، وشهدت السنوات 2015 ، 2016 تراجعا في قيمة الودائع الاجمالية وذلك بسبب التراجع الذي شهدته قيمة ودائع الموسسات العامة ، وودائع الحكومة المركزية ومن المعروف ان سبب ذلك يعود الى الانخفاض الذي شهدته اسعار النفط الخام (المورد المالي الاساسي للبلد) والذي اقترن مع الاوضاع السياسية الصعبة بسبب احداث داعش وما ادت اليه من اظطرابات سياسية واقتصادية .

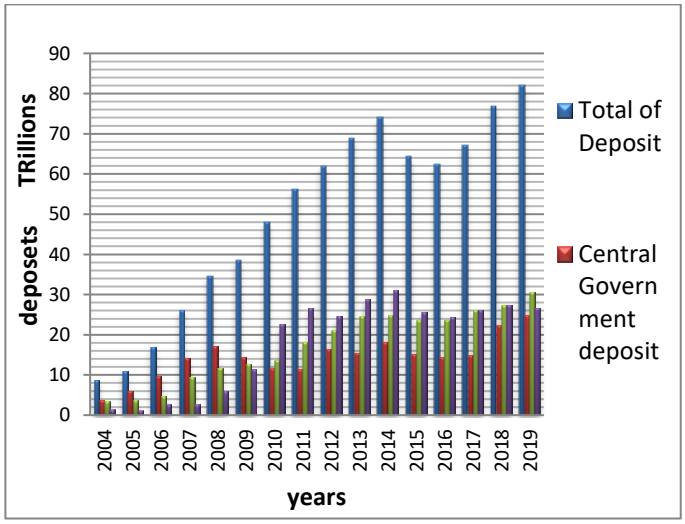

شكل 1. تطور ودائع الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات العامة لدى البنوك التجارية في العراق للمدة 2004-2019

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي ، مديرية الاحصاءات والبحوث .

ونلاحظ من الشكل (1) ايضا ان هنالك تذبذبا في نسبة مساهمة ودائع الحكومة المركزية ، والقطاع الخاص ، والمؤسسات العامة في هيكل الودائع الكلية ، اذ كانت ودائع الحكومة هي المهيمنة للمدة 2004-2009 ياتي بعدها القطاع الخاص ثم المؤسسات العامة في المرتبة الاخيرة ، ولكن الوضع تغير للمدة 2010-2018 اذ هيمنت ودائع المؤسسات العامة تليها ودائع القطاع الخاص ثم ودائع الحكومة ويبدو ان

الاسباب في ذلك ترجع الى تطور عمل القطاع الخاص وزيادة امكاناته فضلا عن ارتفاع مستوى دخل افراد المجتمع والذي اقترن بارتفاع الاجور في القطاع العام يظاف الى ذلك كله المحاولات الحثيثة للبنك المركزي العراقي لتوسيع نطاق السمول المالي والتوسع في فتح الحسابات لموظفي القطاع العام ، على العموم فانه وكمعدل عام نلاحظ ان ودائع المؤسسات العامة ، والقطاع الخاص ، والحكومة من اجمالي الودائع للمدة السابقة سجلت نسبة (36.2% ، 35% ، 28.8%) على التوالي .

وبالانتقال الى هيكل الودائع الثابتة والجارية والتوفير نلاحظ من الشكل (2) ان الودائع الجارية تهيمن على ودائع البنوك التجارية بشكل واضح وهذا مؤشر سلبي يحد من القدرة الائتمانية للبنوك التجارية لكون مثل هذه الودائع هي تحت الطلب ، وعلى الرغم من الاتجاه العام المتزايد للودائع الجارية خلال مدة الدراسة الا انها تراجعت في الاعوام 2015 ، 2016 ثم عاودت الارتفاع والاسباب معروفة وتم ذكرها انفا ، اما فيما يتعلق بالودائع الثابتة وودائع التوفير فقد كانت نسبتها قليلة من اجمالي الودائع مع افضلية لودائع الادخار على الودائع الثابتة ، وهي الاخرى اتخذت منحى متزايد خلال مدة الدراسة مع تزايد بطيء في نسبة مساهمتها في اجمالي الودائع وكما موضح في الشكل 2 ، على العموم فان معدل نسبة الودائع الجارية ، والتوفير ، والثابتة الى اجمالي الودائع خلال المدة السابقة بلغت (78% ، 14% ، 8%) على التوالي ، في الواقع ان هذه النسب تؤشر مدى تخلف الواقع المصرفي في العراق .

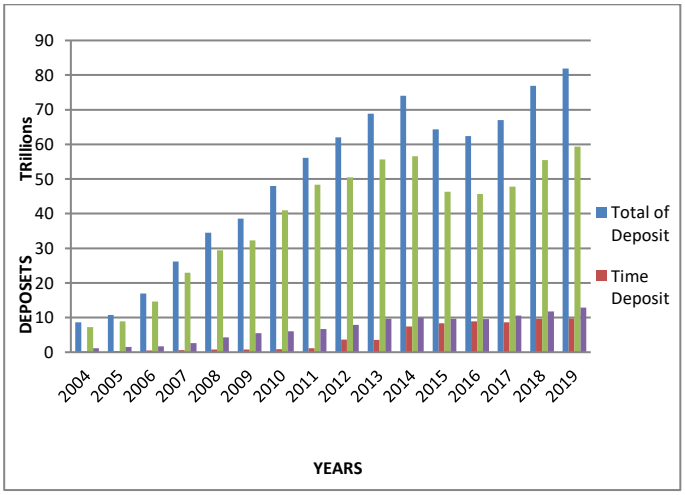

شكل 2. تطور الودائع الجارية والتوفير والثابتة في البنوك التجارية في العراق للمدة 2004-2019

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي ، مديرية الاحصاء والبحوث .

ب. تطور الائتمان لدى المصارف التجارية في العراق .

يعبر الائتمان عن مدى قدرة البنوك التجارية على ممارسة وظيفتها التمويلية الاساسية من جهة وعن مدى قدرتها على استغلال الموارد المتاحة لها والشكل رقم 3 يبين ان الائتمان الممنوح من قبل البنوك التجارية في العراق شهد تذبذبا كبيرا خلال مدة الدراسة اذ سجل الائتمان الكلي اعلى معدل له (84.56 ترليون ID) في عام 2014 ثم عاود الانخفاض للسنوات اللاحقة حتى وصل الى (54.78 ترليون ID) في عام 2019 وهذا يشير الى مدى التراجع الذي اصاب الائتمان في العراق بعد عام 2014 ، وبقي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص هو الاكبر طوال مدة الدراسة يليه الائتمان المقدم للحكومة ثم الائتمان الممنوح للمؤسسات العامة والذي تراجع بدوره بشكل كبير بعد عام 2014 بالمقابل فان الائتمان المقدم للحكومة بقي في اتجاه عام متزايد لكل السنوات وذلك بسبب ان الحكومة في كثير من الاحيان كانت تلجاء الى البنوك التجارية لتمويل نفقاتها وهذا يعبر عن مزاحمة حكومية للقطاع الخاص .

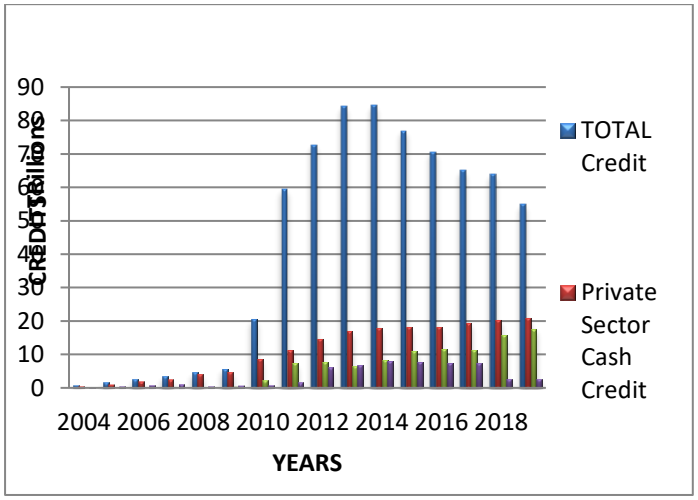

شكل 3. تطور الائتمان النقدي في العراق للمدة 2004-2019

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والبحوث .

ويلاحظ من الشكل اعلاه ان هناك قفزة كبيرة للائتمان الكلي في عام 2011 وهذا الموضوع يرتبط بالائتمان التعهدي والذي ازداد في عام 2011 بنحو (39 ترليون ID) وهو ما يشكل ضعف الائتمان النقدي في العام ذاته ، ومن الواضح ان التوسع في ايرادات وانفاق الدولة وما تبعه من توسع في قطاعات التجارة والمقاولات فضلا عن التوسع في المشاريع العامة كل ذلك ساهم في نمو الائتمان التعهدي الذي تقدمه البنوك التجارية وخاصة المقدم للحكومة الذي شكل نسبة تجاوزت 50% من اجمالي الائتمان التعهدي ، والشكل رقم (4) يوضح تطور الائتمان التعهدي للسنوات 2009-2019

والذي نلاحظ من خلاله ان الائتمان التعهدي للحكومة كان في المقدمة لغاية عام 2013 يليه الائتمان التعهدي الخاص ثم المؤسسات العامة ولكن بعد ذلك بدا الائتمان الخاص بالتفوق يليه المؤسسات في حين تراجع التعهدي الحكومي الى المرتبة الاخيرة اذ سجل اقل مستوى له في عام 2019 ، في الواقع ان التراجع الاقتصادي الذي اصاب البلد بعد عام 2014 وتراجع الايرادات والنفقات العامة سبب تراجع هذا النوع من الائتمان الذي يمتاز بانه يتطور مع نمو الاستثمار والتجارة ، والجدير بالذكر هنا انه في الوقت الذي تراجع فيه الائتمان التعهدي الحكومي ظل الائتمان النقدي الحكومي في حالة من النمو والتزايد للمدة ذاتها وكذا الحال بالنسبة لائتمان القطاع الخاص، ولكن هذه الحالة لم تنطبق على ائتمان المؤسسات العامة الذي اتخذ اتجاها تراجعيا بجانبيه التعهدي والنقدي وذلك منذ عام 2014، في الواقع ان التراجع الاقتصادي وعجز الموازنة الحكومية وتزايد الدين العام المحلي والخارجي كلها مبررات لما حصل للائتمان بمختلف اشكاله .

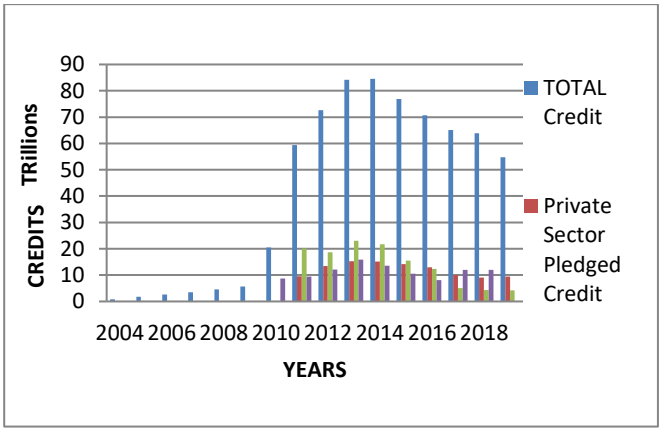

شكل 4. تطور الائتمان التعهدي للبنوك التجارية في العراق للمدة 2004-2019

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي ، مديرية الاحصاء والبحوث .

ج. اتجاه العلاقة بين الودائع والائتمان في البنوك التجارية العراقية للمدة 2004-2014.

من خلال الشكل (5) نلاحظ ان الودائع ازدادت بشكل تدريجي خلال مدة الدراسة وعلى الرغم من التراجع الذي اصابها لعامي 2015، 2016 الا انها عاودت الارتفاع من جديد للاعوام اللاحقة ، اما فيما يخص اجمالي الائتمان فانه حقق قفزة كبيرة ابتداء من عام 2010 (بسبب الائتمان التعهدي) ولكنه بداء بالتراجع اعتبارا من عام 2014 ولغاية نهاية المدة ، كما نلاحظ من الشكل ان قيمة اجمالي الائتمان للبنوك التجارية تفوقت على اجمالي الودائع منذ عام 2011 ولغاية عام 2017 حيث ازداد الفارق بشكل كبي ولصالح الودائع هذه المرة، في الواقع ان ذلك يشير بشكل واضح الى مدى التذبذب وعدم الاستقرار لهذين المتغيرين النقديين الاساسيين اذ تشير حالة تفوق الائتمان على الودائع الى ان هذه البنوك دخلت في حالة من المخاطر العالية التي تفوق مواردها الذاتية ، اما العكس (تفوق الودائع على الائتمان) فانه يشير الى حالة من الجمود المالي وسوء استغلال الموارد المتاحة ، ومن الواضح هنا ان التوسع في الائتمان التعهدي ساعد بشكل كبير على هذا التذبذب ولكن الئتمان التعهدي في العراق لايعول عليه بشكل كبير نظرا لكونه غالبا ما يستخدم لتمويل التجارة او عقود التجهيزات للمؤسسات والمشاريع الحكومية وخصوصا الخدمية منها ، كما ان التزايد في الودائع في السنوات الاخيرة كان مصدره التوسع في فتح الحسابات لموظفي الدولة ومتقاضي الرواتب الحكومية والذي يدخل ضمن خطة التوسع في الشمول المالي التي يقودها البنك المركزي العراقي ولكن مثل هذه الودائع لايعول عليها بشكل كبير في زيادة القدرة التمويلية للمصارف خاصة في ظل تراجع مستوى الثقة المصرفية في البلاد ، على العموم فان ملخص التحليل البياني للشكل (5) يشير بشكل واضح الى عشوائية في العلاقة بين اجمالي الودائع والائتمان للبنوك التجارية في العراق وسنحاول في المحور الاخير من البحث اثبات وجود علاقة بين المتغيرين من عدمها .

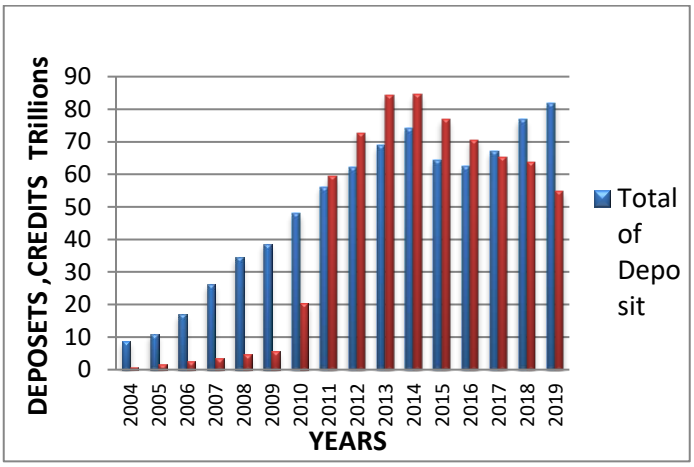

شكل 5. العلاقة بين الودائع والائتمان في البنوك التجارية في العراق للمدة 2004-2019

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي ، مديرية الاحصاء والبحوث.

د. قياس تاثير ودائع البنوك التجارية على الائتمان في العراق للمدة 2004-2019 .

اثبت التحليل البياني للعلاقة بين اجمالي الودائع والائتمان في البنوك التجارية في العراق والذي تم تناوله في المحور الثاني ان العلاقة بين المتغيرين ظهرت مشوشة وعشوائية ومن اجل التاكد من وجود العلاقة من عدمها في الاجال المختلفة سنحاول في هذا المبحث استخدام تحليل السلاسل الزمنية لاختبار العلاقة في الاجل الطويل والقصير وذلك من خلال استخدام البيانات السنوية والشهرية حول المتغيرين للمدة 2004-

2019 والتي تم الحصول عليها من الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي ، وهنا سيتم قياس العلاقة في الاجل الطويل باستخدام بيانات سنوية للمدة 2004-2019 ، في حين سيتم استخدام بيانات شهرية للمدة 2010-2014 ، وللمدة 2010-2012 لقياس مستوى العلاقة في الاجلين القصير والمتوسط (وان اختيار هذه المدة للقياس نظرا لكونها الفترة الاكثر استقرارا من النواحي السياسية والاقتصادية خلال مدة الدراسة) والاتي توضيح لنتائج التقدير:

- تقدير العلاقة في الاجل الطويل: من اجل تقدير العلاقة في الاجل الطويل لابد في البداية من اختبار استقرارية (Stationary) سلسلتي اجمالي الودائع واجمالي الائتمان وقد اثبت اختبار (ADF) الموضح في الملحق (1) عدم استقرارية سلسلة الودائع بالمستوى ، وعند اخذ الفرق الاول لم تستقر السلسلة واستقرت بالفرق الثاني وهذا يعني انها متكاملة من الدرجة اثنين I(2) وكما موضح في الملحق (2) ، وبالانتقال الى سلسلة اجمالي الائتمان اثبت اختبار (ADF) الموضح في الملحق (2) عدم استقرارية السلسلة بالمستوى وعند اخذ الفرق الاول لم تستقر السلسلة ايظا واستقرت بالفرق الثاني ما يعني انها متكاملة من الدرجة اثنين I(2) وكما موضح في الملحق (3) ، ونظرا لكون كلا السلسلتين اصبحت مستقرة بالفرق الثاني اي انها متكاملة من نفس الدرجة لذلك اصبح بالامكان الانتقال الى اجراء اختبار التكامل المشترك (Cointegration test) بين السلسلتين لاثبات امكانية وجود علاقة طويلة الاجل بينهما ويعد اختبار (Johansen Test) الافضل في هذا المجال لانه يصلح اكثر من غيره في حالة السلاسل الزمنية القصيرة نسبيا (الشلال ، 2018 :P14) والملحق رقم (4) يبين نتائج هذا الاختبار والذي يظهر من خلاله ان احصائية الاثر Trace Statistic واحصائية القيمة العظمى Statistic Max-Eigen كانت اقل من القيم الحرجة لها عند مستوى معنوية 5% لذلك نقبل فرضية العدم $H0 : X = 0$ ونرفض الفرضية البديلة $H1 : X \neq 0$ وهذا يعني عدم وجود التكامل المشترك بين السلسلتين قيد الدراسة .

ومن اجل التأكد من قوة العلاقة جرى تقديرها على اعتبار الائتمان كمتغير تابع والودائع كمتغير مستقل وظهرت نتيجة العلاقة كما مبين في الجدول (1) في ادناه والذي يتبين من خلاله ان معلمة الودائع بلغت قيمتها (0.693839) وهي قيمة ضعيفة اذ يثبت اختبار t اللاحق ان قيمة t المحتسبة بلغت (1.343742) وهي اقل من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية 5% لذلك نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة ، اي ان الودائع لا تؤثر على الائتمان ، وكذلك يظهر الجدول (1) عدم معنوية معلمة الثابت ، وبالنتقال الى قيمة R2 نلاحظ انها بلغت (5.8%) وهي قيمة منخفضة تؤكد حقيقة ان المتغير المستقل (الودائع) لايفسر سوى 5.8% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الائتمان) ، وبالانتقال الى قيمة اختبار F نلاحظ انها سجلت قيمة (1.8) وهي قيمة ضعيفة وغير معنوية عند مستوى 5% وهذا يعني ضعف النموذج ككل ، على العمو فان نتائج التقدير والاختبار تشير الى عدم وجود تاثير لمتغير الودائع على متغير الائتمان ، ومن اجل التاكد من احتمالية وجود علاقة معاكسة اي من الائتمان الى الودائع اجرى الباحثون اختبار سببية جرانجر (Granger Causality Tests) وكما موضح في الملحق رقم (5) والذي يظهر ان قيمة F لم تكن معنويه فى الاتجاهين ما يعني غياب التاثير المتبادل بين المتغيرين قيد الدراسة .

جدول1

نتائج تقدير اثر الودائع على الائتمان في البنوك التجارية العراقية للمدة (2004-2019).

Dependent Variable: DD(CREDITS)
Method: Least Squares
Date: 02/01/20 Time: 06:23
Sample (adjusted): 2006 2019
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DD(DEPOSETS)	0.693839	0.516348	1.343742	0.2039
C	-853719.6	2963732.	-0.288056	0.7782
R-squared	0.130790	Mean dependent var		-710828.5
Adjusted R-squared	0.058356	S.D. dependent var		11420360
S.E. of regression	11082128	Akaike info criterion		35.41113
Sum squared resid	1.47E+15	Schwarz criterion		35.50242
Log likelihood	-245.8779	Hannan-Quinn criter.		35.40268
F-statistic	1.805642	Durbin-Watson stat		2.336979
Prob(F-statistic)	0.203889			

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 10.

- تقدير العلاقة في الاجل المتوسط والقصير: بعد ان ثبت عدم وجود علاقة في الاجل الطويل في تاثير الودائع على الائتمان في العراق خلال مدة الدراسة اثر الباحثون ضرورة اختبار امكانية وجود مثل هذا التاثير في الاجلين المتوسط

والقصير ولذلك تم اختيار فترتين لاختبارهما في هذا الاطار الاولى للمدة 2010-2014 (بيانات شهرية) والثانية للمدة 2010 -2012 (بيانات شهرية) وتم اختيار هاتين الفترتين تحديدا من مدة الدراسة لانهما تمثلان السنوات الاكثر استقرار خلال المدة المدروسة .

وبعد اجراء الاختبارات للفترتين والمتمثلة باختبارات الاستقرارية والتكامل المشترك والسببية ومن ثم تقدير العلاقة (وكما موضح من نتائج التقديرفي الملاحق 6 و7) لم ينجح اي من النموذجين المقترحين في الاختبارات مايعني ضعف العلاقة بين المتغيرين المدروسين خلال الفترات المختارة، وهذا يعني ان ودائع البنوك التجارية العراقية لاتؤثر في الائتمان خلال الاجلين القصير والمتوسط ايظا.

2. الاستنتاجات

- تشير نتائج اغلب الدراسات التى اجريت عن تاثير الودائع على الائتمان المصرفي الى انها تمارس تاثيرا ايجابيا واضحا بسبب انها تعمل على تدعيم الموارد المالية للبنوك.
- اتخذت ودائع البنوك التجارية في العراق اتجاها عاما متزايد خلال معظم المدة 2004-2019، وهي حالة طبيعية ترافق اي اقتصاد نامي ، ولكن لازال هيكل هذه الودائع يعاني من اختلال بسبب هيمنة الودائع الجارية على نسبة تفوق 70% من اجمالي ودائع البنوك التجارية .
- تزايد الائتمان النقدي الممنوح من قبل البنوك التجارية في العراق بشكل واضح بعد عام 2014 وخاصة لقطاع الحكومة والقطاع الخاص ، والسبب في ذلك يرجع الى الازمة المالية وحالة الركود التي اصابت الاقتصاد واظطرار الحكومة الى التوسع في الاقتراض .
- فيما يخص الائتمان التعهدي نلاحظ انه وبعد عام 2014 شهد تراجعا بالنسبة للحكومة وقطاع المؤسسات العامة والسبب فيذلك يعود الى حالة التراجع الاقتصادي والسياسي في البلد.
- ان الارتفاع في قيمة الائتمان عن قيمة الودائع للاعوام 2011-2016 يعد مؤشرا على تزايد مخاطر البنوك التجارية في العراق .
- تعد المدة 2004-2010 فترة تراجع خطيرة في مستوى الائتمان قياسا بما متاح من موارد اي ان هنالك موارد مالية بقيت معطلة ولم يتم الاستفادة منها وذلك بسبب طبيعة الظرف السياسي والاقتصادي الذي شهدته البلاد وهذا ضياع لفرص من التقدم.
- اثبتت النتائج القياسية عدم وجود علاقة تاثير باي اتجاه بين متغير اجمالي الودائع للبنوك التجارية ومتغير اجمالي الائتمان الممنوح من قبلها ، وهذا الامر ينطبق على الاجال الثلاثة (الطويل ، والمتوسط ، والقصير) ، وهذا يؤشر حالة الارباك المالي داخل هذا القطاع خلال المدة المدروسة .

3. المقترحات

- العمل الجاد على اعادة هيكلة الجهاز المصرفي في العراق وبما يضمن رفع كفاءة اداءه وتاهيله لياخذ دورا تنمويا أكبر من خلال وضع قواعد تمويل تضمن الاستخدام الامثل للموارد المتاحة.
- العمل الجاد على اعادة الثقة المصرفية لدى الجمهور من خلال تقديم الضمانات الكافية التي تجعل الافراد أكثر ايمانا بعمل المصارف وقدرتها.
- ضرورة التزام المصارف بوظيفتها التمويلية الاساسية والتي من خلالها فقط يمكن ان تساهم بصورة فعالة في دعم المشاريع الاستثمارية ، وان ذلك يتطلب من البنك المركزي وضع المزيد من الضوابط التي تضمن توجهات المصارف وعدم انسياقها وراء الاتجاهات الربحية السريعة .
- تقديم التسهيلات لاستقدام المصارف ذات السمعة العالمية للاستفادة من خبراتها وخاصة في مجال استخدام تقنيات الصيرفة الحديثو والتي يمكن ان تدفع المزيد من الافراد للتخلي عن الاكتناز الذي اصبح ظاهرا للعيان في الاقتصاد العراقي بسبب فقدان الثقة المصرفية وغياب معايير الشفافية

4. قائمة المصادر

1.4 المصادر العربية

1. الخزرجي، منير حسين، السياسة الائتمانية في منح القروض الائتمانية، مجلة الرشيد المصرفي، العدد السابع ، السنة الثالثة، تشرين الثاني ، 2002.
2. د سعدي احمد حميد الموسوي، د. سعدي احمد حميد الموسوي، البعد الفلسفي للائتمان وانعكاسه في الاستثمار المصرفي دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية2005-2010.

3. د. عبد السلام لفته سعيد، (2006) . تحليل الودائع المصرفية نموذج مقترح، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الحادي عشر
4. د. وسام عبد الحميد كريم المعايطة (2018)، أثر درجة استقرار ودائع العملاء المصرفية على الأداء المصرفي للبنوك التجار ية الأردنية للفترة 2007 -2016. مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحو ث. المجلد (4) عدد (1) 2018. تاريخ الوصول 2020/01/10. http://www.ahu.edu.jo/magazine/Admin_Site/Articles/Images/0728.c754-364a-4f6d-9cc8-10a7e750ffd4.pdf
5. سمير فخري ومهند عزيز محمد (2019) بناء مؤشر لقياس الاداء المنفرد في مجال الشمول المالي (مصرف كوردستان دولي للا ستثمار و التنمية الحالة الدراسية . مجلة التنمية الرافدين . جامعة موصل .مجلد (38) . عدد (121).
6. عبد الحميد ، عبد اللطيف ، البنوك الشاملة عملياتها وادارتها ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2000.
7. عبدالله ، خالد و الطراد، اسماعيل ابراهيم ،(2006). ادارة العمليات المصرفية المحلية و الدولية، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن . تاريخ الوصول https://www.goodreads.com/user/new?remember=true
8. العلاق ، بشير عباس ، ادارة المصارف – مدخل وظيفي ، جامعة التحدي ، الاردن ،1998
9. مهند عزيز محمد (2018) . قياس عتبة التضخم من خلال تاثير التضخم على نمو GDP في الاقتصاد العراقي . مجلة جامعة دهوك .المجلد (21) . العدد (1)
10. ناظم محمد نوري الشمري . (2007) النقود والمصاريف -النظرية النقدية . دار زهران للنشر وتوزيع . عمان .ص 431
11. نبيل ذنون صائغ . الائتمان المصرفي (2018) . دار الكتابة العلمية . بيروت . ص 48

2.4 المصادر الاجنبية

1. Brealey, Richard A. & Myers, Stewart C. & Allen, Franklin. Principles of Corporate Finance. 10th, ed. New York: McGraw-Hill. 2011. P 13.
2. Chatrath, A., Ramachander, S., and Song, F. (2010) "International linkages in bank lending and borrowing markets: Evidence from six industrialized countries". Applied Financial Economics, 7 (4), 403–411. Data access :4/1/2020 http://dx.doi.org/10.1080/096031097333510
3. Diamond D., and Rajan R., (1998), "Liquidity Risk, Liquidity Creation and Financial Fragility: A Theory of Banking, University of Chicago working paper.
4. G.S. Popli, S.K. Puri (2013) . Strategic Credit Management in Banks.Delhi , PHI private learning limited pp 10-11.
5. Hampel, Georg H., Bank Management, Tax and Cases, N. Y. John Wily, 1994, Data access 4/1/2020. https://www.google.com/search?sxsrf=ACYBGNQ7fR0YXI9Edye6Bt7BfXqsbeIRcw:1579094701850&q=1-
6. Haron, S and Azmi, W. N. W. (2006) Deposit Determinants of Commercial Banks in Malaysia. Working Paper Series 009
7. Kashyap, A., Rajan R., and Stein J. (2000), "Banks as Liquidity Providers: An Explanation for the Coexistence of Lending and Deposit Taking", Quarterly Journal of Economics, 113, pp. 733-771.
8. Ladime J., Sarpong-Kumankoma E and Osei K. A. (2013). Determinants of Bank Lending Behaviour in Ghana. Journal of Economics and Sustainable Development; Vol.4, No.17, pp 42-47.
9. Md. Kamal Uddin, Umme Saima . (2015). Causal Relationship between Lending Rate and Deposit Rate in Bangladesh: An Econometric Analysis. IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF). Volume 6, Issue 6. Ver. II (Nov. - Dec. 2015). Date access 4/1/2020 https://www.google.com/search?q=).%20Causal%20Relationship%20between%20Lending%20Rate%20and%20Deposit%20Rate%20in%20Bangladesh%3A%20An%20Econometric%20Analysis.
10. O.D. Sweidan (2012). Deposit Rate and Lending Rate in Jordan, Which leads Which? A Cointegration Analysis, Zagreb International Review of Economics & Business, 15(1), 2012, 37-48. Data access :4/1/2020 https://hrcak.srce.hr/85785).
11. Olumuyiwa, O. S., O. A. Oluwatosin, and O. E. Chukwuemeka (2012). Determinants of Lending Behavior of Commercial Banks: Evidence From Nigeria, A Co-Integration Analysis. Journal of Humanities And Social Scienc, Vol. 5, No. 5, pp. 71-80.
12. Ross, Stephen A. &Westerfield, Randolph W. & Jordan, Bradford D. Fundamentals of Corporate Finance. 9th, ed. New York: McGraw-Hill. 2010
13. Su, W. and Chang, H. (2010) "Asymmetric adjustment in the lending-deposit rates spread: evidence from eastern European countries, Romanian Journal of Economic Forecasting 2, 165-175. Data access :4/1/2020 https://ideas.repec.org/a/rjr/romjef/vy2010i2p165-175.html
14. Valentina CORRADI. Riccardo ROVELLI Marzio GALEOTTI . (1990). A COINTEGRATION ANALYSIS OF THE RELATONSHIP BETWEEN BANK RESERVES, DEPOSITS AND LOANS. Journal of Banking and Finance 14 (1990) 199-214. North-Holland.
15. Vohra, P. S. and Sehgal, P. (2012). A Case of Comparative study of Loan Performance in Selected Indian Private Banks: An Important Tool of Profitability. Indian Journal of Finance, Vol. 6, No. 1. Data access :4/1/2020 http://www.indianjournaloffinance.co.in/index.php/IJF/article/view/72460

16. W. Brammertz, I. Akkizidis, W. Breymann, R. Entin and M. R¨ustman . (2009). Unified Financial Analysis , John Wiley & Sons Ltd.

الملاحق

ملحق (١)

Null Hypothesis: DEPOSETS has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.225817	0.6338
Test critical values:	1% level	-3.959148	
	5% level	-3.081002	
	10% level	-2.681330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 15

ملحق (٢)

Null Hypothesis: D(DEPOSETS,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.651437	0.0202
Test critical values:	1% level	-4.057910	
	5% level	-3.119910	
	10% level	-2.701103	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13

ملحق (٣)

Null Hypothesis: CREDITS has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic – based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.756816	0.3842
Test critical values:	1% level	-4.004425	
	5% level	-3.098896	
	10% level	-2.690439	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

ملحق (٤)

Null Hypothesis: D(CREDITS,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.636185	0.0207
Test critical values:	1% level	-4.057910	
	5% level	-3.119910	
	10% level	-2.701103	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13

Date: 02/01/20 Time: 06:15
Sample (adjusted): 2008 2019
Included observations: 12 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: DDCR DDDE
Lags interval (in first differences): 1 to 1
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.555972	15.36169	15.49471	0.0524
At most 1 *	0.373918	5.619287	3.841466	0.0178

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.555972	9.742400	14.26460	0.2294
At most 1 *	0.373918	5.619287	3.841466	0.0178

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

ملحق (٥)

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 02/01/20 Time: 06:23
Sample: 2004 2019
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DDDE does not Granger Cause DDCR	12	0.37419	0.7008
DDCR does not Granger Cause DDDE		0.05917	0.9430

ملحق (٦) تقدير العلاقة في الاجل القصير

Dependent Variable: DCR
Method: Least Squares
Date: 02/01/20 Time: 06:30
Sample (adjusted): 2010M02 2014M12
Included observations: 59 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDE	0.031707	0.060363	0.525281	0.6014
C	540727.9	194693.7	2.777326	0.0074

R-squared	0.004817	Mean dependent var	574190.5
Adjusted R-squared	-0.012642	S.D. dependent var	1404303.
S.E. of regression	1413151.	Akaike info criterion	31.19385
Sum squared resid	1.14E+14	Schwarz criterion	31.26428
Log likelihood	-918.2187	Hannan-Quinn criter.	31.22134
F-statistic	0.275920	Durbin-Watson stat	2.019259
Prob(F-statistic)	0.601425		

ملحق (٧) تقدير العلاقة في الاجل القصير

Dependent Variable: DCR
Method: Least Squares
Date: 02/01/20 Time: 06:36
Sample (adjusted): 2010M02 2011M12
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDE	-0.205032	0.260711	-0.786433	0.4404
C	2368758.	1108974.	2.135991	0.0446

R-squared	0.028609	Mean dependent var	1859639.
Adjusted R-squared	-0.017648	S.D. dependent var	4280573.
S.E. of regression	4318180.	Akaike info criterion	33.47751
Sum squared resid	3.92E+14	Schwarz criterion	33.57625
Log likelihood	-382.9913	Hannan-Quinn criter.	33.50234
F-statistic	0.618477	Durbin-Watson stat	1.123345
Prob(F-statistic)	0.440399		